

نحو اعادة التموضع الجيوسياسي واطلاق العهد الثاني لمنظمة مجلس التعاون الخليجي

بروفيسور عبدالواحد العفوري *

الجزء الأول: قراءة تحليلية للعهد الاول لمجلس التعاون الخليجي بدون اليمن

دأب قديم لتكريس مفهوم "الخليج" ..

مثل استمرار تكريس مفهوم "الخليج" في الجغرافيا السياسية للمنطقة مقابل تجاهل مفهوم "الجزيرة العربية" هدفا اساسيا ضمن مخطط قوى النفوذ العالمية و بالاخص المملكة المتحدة ولاحقا خلال الحقبة المعاصرة من التاريخ الحديث الولايات المتحدة، وكان هذا التكريس الذي بدا شكليا لكثيرين يرمي الى تحقيق عدة اهداف اهمها استمرار معادلة الصراع وخارطة توزيع القوى على نفس الاسس التي قامت عليها منذ مابعد التواجد الاول لسفن الاسطول الحربي البريطاني في مياه الخليج الذي جاء بدعوة من الشاه عباس الصفوي في 1622م، ونجاح البريطانيين بمساعدة حليفهم ايران بالتخلص من جميع المنافسين من البرتغاليين والعثمانيين والهولنديين واخيرا الفرنسيين، مرورا بفرضهم توقيع (المعاهدة العامة للسلام!) مع اتحاد القواسم البحرية في رأس الخيمة والشارقة في 1820م ولاحقا (معاهدة الهدنة البحرية!) في عام 1853، حيث وقعت الامارات والمشايخات العربية على الساحل الغربي للخليج بموجب هذه المعاهدات تحت الانتداب البريطاني الذي استمر حتى انسحابها من الخليج العام 1971م، وذلك بما يخدم الحفاظ على المصالح الاستراتيجية لهذه القوى كما خطت لها في ظل المتغيرات الجديدة، التي كان من ابرزها هيمنت اجواء الحرب الباردة واقتران هذه الاجواء بتعزيز دور الولايات المتحدة كلاعب اول في المنطقة اعتمدت بصورة اكبر على وسائل القوة "الناعمة" والوجود العسكري عبر "الوكلاء" كمنهج مغاير الى حدا ما عن ما كان مألوفا ابان حقبة الاستعمار القديم المباشر وذلك لضمان استمرار النفوذ على هذه البقعة الحيوية من العالم.

تهميش مفهوم "الجزيرة العربية" واختزال المختزل ..

لقد افضى التهميش الممنهج لمفهوم "الجزيرة العربية" خلال الحقبة المعاصرة وماتحقق من مرامي واهداف مرسومة منه، الى اثار بالغة الاهمية والخطورة على تشكيل علاقات وعوامل ومحددات الاهمية الاستراتيجية الجيو سياسية للمنطقة، ومعه - كتداعي مشتق عن هذا الوضع - تكريس

انطباعات وتصورات للجغرافيا السياسية لتكتل مجلس التعاون لم تسهم فقط في "محاصرة" وتحجيم الاوزان والادوار الفعلية السياسية والاقتصادية وغيرها لدول المجلس على مستوى المنطقة والاقليم والعالم، ولكنها ايضا انطوت على تجاوز ان لم نقل القفز بصورة مجافية لمنطق الاشياء على "الحقيقة" الكبرى و"الثابت" المحوري لهذه البقعة من الارض الا وهي "الجزيرة العربية" او كما تعرف ايضا "ببلاد العرب"، بكل مايتوافر لها كاقليم جغرافي متماسك ومتكامل ومتزامي الاطراف من عناصر القوة المادية والبشرية، وبما تمثله من ثقافة ومن اجتماع على قدر كبير من الغنى والتنوع، وبما تمتلكه من مخزون حضاري ثري وملهم، وما تتمتع به من رمزية تتجاوز في دلالاتها العرب والمسلمين الى كافة شعوب وبقاع المعمورة.

هذا التحريف والتقليل المتعمد من شأن "بلاد العرب" كمفهوم ودلالات ووجود فعلي في الواقع، لم يكن سوى التمهيد الذي لا بد منه لتعويم مفهوم (شبه) الجزيرة العربية، واختزال المنطقة بكليتها الى مجرد مفردة (مكون) واحدة يتيمة هو "الخليج"، الذي اصبح في "التداول" يعني بحيرة كبرى تحتوي على اكثر من نصف الاحتياطي العالمي (730مليار برميل - 60% تقريبا) من النفط الخام وكفى.

هذا "الخليج"، الذي يعرفه الجغرافيون بانه الذراع المائية لبحر العرب، وحيث سيع من الثمان الدول المطلية عليه هي دول عربية، وبالرغم من ان طول الساحل العربي على الخليج العربي يبلغ 3490 كم، مقارنة بطول ساحل الدولة الوحيدة غير العربية المطلية على الخليج-ايران البالغ 2440 كم، هذه الحقائق والكثير غيرها، لم تكن كافية لاقناع ايران (صفوية وبهلوية وخمينية) بالتوقف عن هوس الهيمنة على مياه الخليج العربي، وتعتمدها لهذا السبب اشارة للخلافات بصورة مستمرة مع الدول العربية بكل ما يتعلق بهذا الخليج وصولا الى انكار تسميته بالخليج العربي والاصرار على تعميم تسمية الخليج "الفارسي"، مع ملاحظة لافته في هذه النقطة وهي ان تكون الاديبيات الجغرافية في الجامعات الانكلوساكسونية هي الاكثر حماسا بعد ايران للتسمية الاخيرة.

غير ان عملية تشكيل "واقع" المنطقة كانطباعات وتصورات جيوسياسية "مصطنعة" و"سائدة" في الوقت نفسه وفقا للسنياريو اعلاه لم تقف عند هذا الحد من "التضليل" وتحريف الحقائق، بل ذهبت الى ما هو ابعد مما ذكر فاختزلت المختزل المتمثل بالخليج العربي الى ما هو ادنى منه اي لمجرد مضيق "هرمز"، او كما اريد له ان يكون "عنق الزجاجاة" المزعوم لدول مجلس التعاون الخليجي،

وبحيث ينتهى امر الخليج العربي والدول العربية المطلة عليه بصورة تلقائية الى ايدي ايران المشاطئة والمشرفة على المضيق من جهة الشرق والمتحكمة به بصورة منفردة تقريبا.

وحتى يكتمل وصف ملامح هذا المشهد "السريالي" الكئيب، فان الامر يقتضي الاشارة الى واحدة من الوقائع البارزة في هذا السياق، فايران لم تتوقف عن استخدام مضيق هرمز الدولي على خطوط الملاحة البحرية الدولية كوسيلة لتحقيق ماريها السياسية واطماعها التوسعية على حساب امن واستقرار جيرانها من الدول المطلة على الخليج العربي. ويشكل التهديد باغلاق المضيق احد انواع الضغوط العديدة والمتنوعة التي درجت ايران على ممارستها ضد دول مجلس التعاون بدرجة رئيسية (وبالذات تلك التي ليس لها واجهة بحرية اخرى غير واجهتها على مياه الخليج العربي كالكويت والبحرين وقطر) وكذلك الدول الاساسية المستوردة للنفط والغاز حول العالم. فاذا ما اكتفينا بمراجعة جزئية الاغلاق هذه خلال العقود الاخيرة فسنلاحظ زيادة التهديدات الايرانية باغلاق المضيق والقيام بعملية الاغلاق فعليا (هناك اكثر من طريقة لاغلاق المضيق وتعطيل المرور فيه)، وخصوصا اثناء حرب ايران مع العراق، ولاحقا اثناء نزاعها مع المجتمع الدولي المتعلق بملفها النووي، ولاتزال ايران تمضي في ممارساتها المبينة غير ابهة بالقوانين والاتفاقيات الدولية المنظمة لشؤون الملاحة البحرية الدولية، ولا للمطالبة المستمرة لجيرانها من الدول العربية المطلة على الخليج وغيرها من دول العالم النشطة في مجال التجارة الدولية بحرية المرور عبر المضيق، كشرط لازم لصيانة مصالح هذه الدول امام الابتزاز الايراني المتواصل، ولوضع حد لتوظيف ايران للمضيق لتحقيق اهدافها السياسية الخارجية بصورة مخالفة لمبادئ وقواعد القانون الدولي وبطرق عدائية تجاوزت كل الحدود والتوقعات.

استمرار "خرافة" مضيق "هرمز" كنهاية الجغرافيا ..

بين الجغرافيا والسياسة تفاعل لايتوقف عند حد معين، وبسبب هذا التفاعل المستمر يستحيل على اي جغرافيا او اي مكون من المكونات الجغرافية البقاء خارج دائرة هذا التفاعل، وبناء على هذا تتارجح الاهميه الاستراتيجية الجيوسياسية صعودا وهبوطا وفقا لنتائج التفاعل بين الجغرافي والسياسي كمجال مستهدف بالتغيير بصورة مستمرة، وبالتاكيد فان مضيق "هرمز" ليس استثناء من هذه النظرية.

غير ان السيناريو الحالي القائم بصورة جوهريّة على تكريس مفهوم "الخليج" على حساب "تعويم" مفهوم "الجزيرة العربية"، ومن ثم تكريس مكانة مضيق "هرمز" كنقطة بؤريّة "مكافئة" لمفهوم "الخليج العربي" من خلال تقييم وتصوير المضيق وكأنه نهاية الجغرافيا بالنسبة لدول مجلس التعاون، يسير بصورة معاكسة لهذا التفسير .

لذلك فلقد استوجب استمرار الاعتقاد "بخرافة" مضيق هرمز، اطلاق المزيد من التحريف والترويج للكثير من الاباطيل، كان الهدف منه في المحصلة النهائية صرف الانظار عن رؤية الحقائق الجديدة والفرص البديلة المتاحة للخروج من الوضع القائم، هذا الوضع الذي يعني استمرار "حشر" دول مجلس التعاون باتجاه "عنق الزجاجة" المتمثلة بمضيق هرمز، ووضعها بالتالي تحت كم هائل من الضغوط الناجمة عن عدم توفر الخيارات البديلة امامها لايصال صادراتها من الوقود الاحفوري الى الاسواق العالمية.

غير ان اهم مااستوجبه الابقاء على هذه الخرافة، والشرط الكافي والوحيد لادامتها تجسد في استمرار تعطيل ومنع انضمام اليمن (مشطرا وموحدا) الى عضوية مجلس التعاون، فتحقيق انضمام اليمن الى منظمة مجلس التعاون الخليجي سيقود بصورة مباشرة وتلقائية لطي صفحة خرافة مضيق هرمز، والخروج من "عنق الزجاجة" الى رحاب البدائل التي سيتيحها وجود اليمن ضمن الهيكل الاساسي لتكتل مجلس التعاون.

ولاجل تحقيق هذا الهدف مضت ايران وحلفائها في المنطقة في تبني استراتيجية ثنائية التوجه بحيث تضمن بقاء اليمن خارج مجلس التعاون من خلال تعزيز نفوذها في اليمن بصورة غير مسبوقة من جانب، وفي الجانب الاخر وعلى طريقة (ضرب عصفورين بحجر واحد) مواصلة فرض طوق على دول المجلس من ناحية الجنوب والجنوب الغربي بعد ان "تم" لها فرضه من ناحية الشمال، وكونه قائم ومفروض اصلا من ناحية الشرق.

ففي كل مرة كانت فيها اليمن ودول مجلس التعاون تشهد تقريبا يمكنه ان ينتهي بان تصبح اليمن عضوا كامل العضوية في المجلس، كانت ايران وحلفائها سواء في داخل اليمن او في داخل دول مجلس التعاون، وبمساندة لاتخفى على احد من بعض قوى النفوذ الدولية الى جانب اطراف محلية واقليمية بعضها ممن تلنقي مصالحها في المنطقة مع ماتسعى اليه ايران وما تعمل لاجله في هذا الملف، والبعض الاخر ممن تتعارض مصالحها مع اي توجه لكسر حالة الجمود والتفوق

واعادة التوضع الجيوسياسي لتكتل دول مجلس التعاون، واطلاق عهد جديد للمجلس يستجيب لمظاهر التغيير العميقة والواسعة التي شهدتها وتشهدها المنطقة والاقليم والعالم، وينمى ويطور اليات وقدرات المجلس والدول الاعضاء فيه على مواكبة ومواجهة التحديات التي فرضتها المعطيات والظروف والامور التي افرزها التغيير المذكور، ليباشروا التحرك لاجهاض هكذا تقارب والحيلولة بالتالي دون ذهابه الى نهاية الشوط وخصوصا عندما يدنو التقارب الناشئ من التأسيس على "رؤية" واضحة وراسخة لمستقبل منطقة الجزيرة والخليج العربي ككتلة جغرافية متماسكة واحدة وتكتل "سياسي" متكامل واحد، بهذه الطريقة يتم بذل كل جهد ممكن وبشكل منسق بين كافة "الحلفاء" والمنتفعين المشار اليهم بغرض تخريب وتعطيل اي جهود حثيثة وجادة تبذل في هذا السياق، وعلى العكس منه العمل على توسيع الهوة وتعميق الفجوة بين اليمن ودول المجلس لضمان استمرار عزل كل منهما عن الاخر، وتوسل مختلف السبل الممكنة لدفع اليمن وتسخير سياساتها الداخلية والخارجية "للدوران" في فلك اخر بعيد يصب في مجرى ايجاد مصادر اضافية لتوفير العلاقة مع الجيران من دول المجلس وتوسيع دائرة الشك وعدم الثقة معهم، حتى ليصبح تحقيق التقارب "التكتيكي" بين اليمن ودول مجلس التعاون امرا في غاية التعقيد ناهيك عن تحقيق الشراكة الاستراتيجية الكاملة ضمن اطار منظمة مجلس التعاون الذي تسعى ايران وحلفائها جاهدين لتصويره على انه من الامور المستحيلة بالمطلق.

لقد حرصت ايران وحلفائها خلال السنوات الاخيرة على ان تبدو تحركاتهم لتحقيق الاهداف الانفة الذكر وكأنها تاتي لاجل "انقاذ" اليمن وشعب اليمن "المستضعف" من وصاية وهيمنة دول مجلس التعاون عليه، بل انهم لم يتورعوا مؤخرا عن لباس تلك التحركات والاعمال المعادية لليمن وشعبها لبوسا "ثوريا" و"وطنيا" لغرض استنهاض الغرائز البدائية والتعبئة "الشعبوية" المعادية للدول "الغنية" المجاورة وفي المقدمة السعودية، وفي المقابل وعلى الضفة الاخرى تواصلت بوتيرة عالية جهودهم - بوصفهم "المخلصون" لدول وشعوب مجلس التعاون الخليجي- للتاثير على دوائر صنع القرار في دول المجلس، والدوائر المؤثرة في صناعة الرأي العام فيها، من خلال اشارة "حماس" هذه الدول للتمسك بسياساتها القديمة المتمثلة بابقاء اليمن خارج منظومة الهيكل الاساسي للمجلس للنأي بنفسها عن "وجع الرأس" وعن "التورط" في/ومع اليمن، كي يبدو الامر على هذه الضفة وكأنه "انقاذ" لدول المجلس من "حمولة" اليمن "الفقير" ومشاكله الكثيرة.

لماذا لاتوافق ايران بان يخضع المرور في مضيق "هرمز" لنظام المرور الحر..

بحسب اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار التي خرج بها المؤتمر الثالث لقانون البحار عام 1982، تم تصنيف المضائق الدولية على طرق الملاحة البحرية الى ثلاثة انواع، وقد اعتمد هذا التصنيف على طبيعة الاجزاء من المجالات البحرية التي يصل المضيق فيما بينها، باعتبار المضيق الدولي بصورة عامة هو الممر المستخدم للملاحة الدولية بين جزء من البحر العالي وجزء اخر من البحر العالي والبحر الاقليمي لدولة اجنبية، ووفقا لهذا التصنيف للمضائق الدولية حددت هذه الاتفاقية ثلاثة انظمة للمرور عبر هذه المضائق وهي نظام المرور "الحر" ونظام المرور "البريء" ونظام المرور "العابر".

وفي هذه النقطة دار ويدور جدل كبير بين ايران من ناحية، وبين باقي الدول العربية المطلة على الخليج (باستثناء عمان المشاطئة لمضيق هرمز من جهة الغرب والتي من المفترض انها تشارك ايران في التحكم بالمضيق بينما المضيق لايمكنه التحكم بوصولها الى اعالي البحار) ومعها في هذا معظم دول العالم، حيث تصر ايران على مطلبها باخضاع المرور في المضيق لنظام المرور البريء، كون هذا النظام يعطيها الحق في فرض القوانين والانظمة التي تحكم المرور في المضيق، بينما تطالب دول مجلس التعاون الخمس بتطبيق نظام المرور الحر في مضيق هرمز، وهو النظام الذي يسمح بمرور السفن والطائرات بحرية تامة وبدون اي قيود تتعلق بالسرعة او الاستمرارية او عدم التوقف، كما لا تتقيد السفن اثناء عبور المضيق وفقا لهذا النظام الا بالقواعد والمعايير الدولية، وذلك حتى تتمكن من استخدام هذا المضيق الدولي بما يخدم مصالحها بعيدا عن تعرضها للضغوط وصور الابتزاز من قبل ايران.

وينسجم مطلب دول مجلس التعاون لاختضاع المرور في مضيق هرمز للنظام الحر مع الشروط التي حددتها اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، كما يتماهى الى حد بعيد مع مقاربة مفهوم المضيق الدولي وعلاقته بما يجب ان يكون عليه نظام المرور الملائم لطبيعة المضيق بحسب المعايير المحددة كما ترد في ادبيات القانون الدولي والمنظمات المتخصصة التابعة للامم المتحدة. بالاضافة الى ان المطلب يكتسب وجاهته بناء على عدد من الاعتبارات من اهمها ان الواجهة البحرية التي تمتلكها دول المجلس الخمس القريبة من مراكز النشاط الاقتصادي الحيوي فيها تطل تحديدا على الخليج العربي، بينما لاتملك الكويت والبحرين وقطر اي واجهة بحرية اخرى غير تلك المطلة على الخليج، كما ان الخليج عبارة عن ذراع مائية (بحر) شبه مغلق، مما

يجعله خاضعا بصورة كلية لتحكم مضيق هرمز، وهو ما يعني عمليا خضوع مصالح الدول الاخرى المطلة على الخليج المرتبطة باستخدام المضيق لتحكم ايران (وفقا لفهم ايران لعلاقتها بالمضيق كما تعكسه مباشرة "سياستها" بهذا الخصوص)، هذه الاعتبارات هي التي تستدعي بالضرورة ان يطبق في مضيق هرمز النظام الملاحي الحر، بحيث يتم بموجبه نزع وتعطيل قدرة الدول المشاطئة للمضيق على اعاقه او منع الدول الاخرى المطلة على الخليج العربي من الوصول الى خطوط الملاحة الدولية في اعالي البحار كحق اصيل تكفله لها كافة التقاهمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وإذا كان اصرار ايران على التمسك بهذا المنطق المتهالك بشأن "تقييمها" لمضيق هرمز من وجهة نظر مصالحها "كمطلق" لايقبل التغيير من ناحية، واصرارها على استمرار سياستها وموقفها من وضع المرور في المضيق للدول الاخرى المطلة على الخليج من ناحية ثانية امرا مفهوما، فان استمرار تقبل دول مجلس التعاون لهذا الوضع بكل ما افزره هذا المنطق الاعوج من "ترتيبات" و"توازنات" و"مفاهيم" و"محددات"، امتد اثرها ليفرض معايير "تحكيمية" لتقييم الاهمية الجيوسياسية الاستراتيجية للمنطقة ودولها من جانب، وكذلك ما يترتب على موقف ايران وسياستها الخاصة بادارة عملية المرور عبر المضيق من جانب اخر، اصبح يشكل بوضوح عقبة كأداً امام مسيرة دول المجلس، اضافة الى مايفرضه استمراره من تكاليف باهضة اضافة عليها.

فاذا ما اضفنا الى ما تقدم، ما تتعرض له هذه الدول من اضرار متنوعة من اخطرها محاصرتها فيما يتصل بامتلاك زمام السيطرة التامة والمستقلة لشؤونها السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية، وكنتيجة لذلك استمرار معاناتها من حالة القصور الذاتي فيما يتصل بقدرتها على حماية امنها القومي منفردة ومجتمعة، نستطيع تصور الاهمية الاستثنائية التي ينطوي عليها التحرك الحاسم لدول المجلس وباكبر قدر ممكن من السرعة وباقصى ماتستطيعه من قوة، لتجاوز هذا الوضع "الشاذ" بكل تداعياته السلبية الضارة والمعيقة لمسيرة مجلس التعاون وعلى مختلف الصعد من دون استثناء، وذلك من خلال التحول الى البديل الملائم لمضيق هرمز، ما يعني "مغادرة" خرافة "عنق الزجاجة" الى غير رجعة.

لقد ادى استمرار العمل بالسيناريو المتمحور بكليته حول مفهوم "الخليج" بالصورة التي اوردناها، والتوجهات الاستراتيجية المشتقة عنه والمرتبطة به من قبل الدول الرئيسية في العالم والاقليم بما

في ذلك مراكز التفكير الاستراتيجي المؤثرة والدوائر القيادية في المنظمات الدولية والاقليمية الفاعلة، والاضاع التي افرزها هذا الواقع مع مرور الوقت، ادى الى ترسيم ملامح لجغرافيا سياسية "اخرى" لدول مجلس التعاون انطوت على قدر غير قليل من "التضليل"، حيث رسخت في الاذهان واطهرت كيان مجلس التعاون الخليجي وكأنه شيئا مختلفا عن (شبه) الجزيرة العربية.

ونعتقد انه عند هذه النقطة تحديدا تحقق الهدف الرئيس من العمل بالاستراتيجية والتوجهات المشار اليها، والمتمثل - من وجهة نظر كاتب هذه السطور - باستمرار ربط دول مجلس التعاون الست كاحد طرفي المعادلة الامنية والسياسية والاقتصادية لفضاء جيوسياسي "مغلق" على "حالة صراع" مزمنة وملتبسة، تم التأسيس لها بروية منذ امد بعيد، وجرت رعاية الاسباب التي تنقيها مشتلة بعناية واحكام، ليتم استدعائها وتوظيفها وقت الطلب، واعادة انتاجها والباسها "الثوب" الذي يلبي الحاجة اليها في كل مرة، وبحيث تشكل ايران المستقلية على الساحل الشرقي للخليج العربي والطامحة تاريخيا (ساسانية وصفوية وبهلوية وخمينية) الى الهيمنة "الامبراطورية" على محيطها، واقله لعب دور شرطي "العالم" اوبتيعير اخر دور الوكيل الحصري لقوى النفوذ الدولية في المنطقة الطرف الثاني لهذه المعادلة.

"المعادلة" المختلة للتكتل ..

بهذا النمط من التعاطي مع الامور، يمم تكتل دول مجلس التعاون وجهه شرقا وادار ظهره لليمن (مشطرا وموحدا)، حتى ان تكريس استراتيجية التكتل القائمة على مفهوم "الخليج" افرزت "تعريفا" تم بموجبه قصر العضوية فيه على الدول المطلية على الخليج، وبهذا لم ينأى التكتل بنفسه عن اليمن ويوصد ابوابه دونه وحسب، ولكنه ضمنا على الاقل ترك الباب مواربا بطريقة اوباخرى امام غيره من الدول غير العربية وايران هي الوحيدة المقصودة بهذا المعنى، وهكذا جرى تجاهل اليمن وهو الخاصرة الجنوبية "الغربية" للجزيرة العربية بكل الموقعه الفريد من مزايا تنافسية استثنائية تجعله مفتاح هذه البقعة من العالم ومحور ارتكاز الجغرافيا فيها بلا منازع.

ما يعني ان اي اطار للتعاون او اي صيغة للتكتل او الاتحاد لدول الجزيرة العربية ايا كانت الاغراض منها تستبعد اليمن سينتج عنها معادلة مختلة ووضعها منقوصا ينطوي على ثغرات ونقاط ضعف قاتلة، تنتمي في الوضع القائم لدول مجلس التعاون الى التحديات المرتبطة بالبيئة الخارجية للتكتل، وهو ما يجعل من القيام بالتصدي لها وتقادي اضرارها امر عالي الكلفة وفي

غاية التعقيد ناهيك عن كونها تصبح المصدر الأكثر خطورة للتهديدات المحتملة لاختراق هذه الدول بالمعنى المتعدد، الى جانب اهمية عدم اغفال "الخسائر" الصافية المؤكدة للقيم المضافة والمزايا النسبية المتنوعة التي كان من المفترض ان يجلبها الوضع المعاكس المتمثل بحالة الانضمام وعدم الاستبعاد لليمن.

وكما اشرفنا فيما تقدم، فقد كان من نتائج هذا الاستبعاد احداث ثغرة استراتيجية قاصمة في بنیان التكتل ظلت الدول الاعضاء فيه تعاني منها ودفعت بسببها اثمان باهضة على امتداد عمر المجلس منذ تاسيسه في منتصف العام 1981م، هذه المعاناة بلغت ذروتها خلال سنوات العقد الاخير ومستمرة الى اليوم ولايزال تطورها مفتوح على كافة الاحتمالات. في الجانب الاخر من المشهد فان اي تقييم موضوعي لمجريات الاحداث خلال العقود الاربعة الاخيرة في منطقة الجزيرة والخليج العربي لايمكنه ان يغفل ما ترتب على ادارة دول التكتل ظهرها لليمن من مساهمة اساسية في مفاومة الاوضاع الكارثية التي حاقت به والتي انتهت الى ما نراه اليوم من تدرجه الى حافة الهاوية.

التكؤ في اعادة تقييم الموقف من اليمن..

واذا كان من الممكن "تفهم" موقف دول مجلس التعاون فيما يتعلق بانضمام اليمن لمجلس التعاون في زمن هيمنت فيه اجواء الحرب الباردة على المنطقة والعالم، وكان اليمن في ظله مشطرا تحكمه دولتان في حالة مواجهه في الشمال والجنوب، دخلت احدهما حينها، في تحالف صريح مع كتلة (المعسكر الشرقي)، مما اعتبر امتدادا لنفوذ حلف "ارسو" في المنطقة وتهديدا مباشر لامنها، فان استمرار موقف دول مجلس التعاون من انضمام اليمن الى العضوية الكاملة للمجلس بالمجمل على حاله (دون اعادة تقييم ومراجعة جوهرية وشاملة بعد كل ما جرى من تغيرات واحداث وتبدلات في الفكر والرؤى والمواقف على مستوى الاقليم والعالم)، وبقاؤه يراوح تقريبا (مع الاخذ بعين الاعتبار اختلاف الحالة من دولة لاخرى) عند تخوم سنوات واحداث واوضاع من المفترض انه جرى تجاوزها، والتصاقه بما افرزته تلك السنوات والاحداث والواضع من نتائج وتراكمات سلبية بشأن اليمن (اذا ما استثنينا بعض نواحي محدودة، وبوتائر شديدة البطء)، ظلت بعيدة جدا عن ان ترقى الى احداث اي اختراق حقيقي واستراتيجي في هذا الموقف، يعد امرا غير مفهوم ولا مبرر.

فقد شهدت هذه الفترة انتهاء حقبة الحرب الباردة، وبدأ بالتشكل النظام العالمي احادي القطب بنكهة الهيمنة الامريكية المنفردة، ودخلت المنطقة بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية اوما عرف بحرب الخليج الاولى حرب الخليج الثانية، وظهرت تحالفات وتقاومات جديدة كما اختفت سابقة ولم يعد لها وجود، وانخرطت الولايات المتحدة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 في قيادة تحالف عالمي (بمشاركة حكومة اليمن) للحرب ضد الارهاب، وجرى الغزو الامريكي لافغانستان ثم للعراق واحتلاله العام 2003، واخيرا اندلاع ما عرف بثورات "الربيع العربي" في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والتي لاتزال تداعياتها والاضاع التي افرزتها لم تستقر على حال حتى يومنا هذا وان بدرجات متفاوتة من بلد لآخر من هذه البلدان.

كما شهدت هذه السنوات نفسها تصاعدا صادما للدور الايراني العدائي السافر تجاه الدول العربية اجمالا ودول الجزيرة والخليج العربي تحديدا، واصبح استخدام ايران للورقة الخاصة باثارة العصبية المذهبية وتغذية النعرات البدائية مادون الوطنية في المجتمعات العربية وتوظيفها "كحصان طروادة" لمهاجمة هذه الدول من داخلها، الى جانب محاصرتها بالاضغوط الخارجية المتنوعة، من اهم "ثوابت" السياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية الايرانية، وذلك كمدخل لمد نفوذ "حكومة" ملاي ايران الى داخل هذه البلدان واختراقها والعبث بامنها واستقرارها، ومن ثم "المتاجرة" بالنفوذ المكتسب في هذه الدول مع قوى الهيمنة الدولية لحساب ايران ومشروعها "الصفوي" الشوفيني التوسعي في نسخته الجديدة.

هذا ما ظهر جليا من خلال الدور التخريبي لايران في كل من لبنان والعراق وسوريا واليمن وكيف اتجهت لمقايضة نتائج دورها المشبوه في هذه الدول - من بين اغراض اخرى - لمصلحتها الخالصة، كما حدث على سبيل المثال بالنسبة للتوصل للصفقة المبرمة مع الدول الخمس الاعضاء في مجلس الامن زائد دولة المانيا بشأن ملفها النووي.

لقد تركز الدور الايراني في الدول العربية المشار اليها في تقويض هياكل ومؤسسات الدولة الوطنية في هذه البلدان، وتغذية واحياء اسباب الصراع والتشظى داخلها، والدفع بها من ثم في نفق دموي كنتيجة حتمية للتناحر والاقত্তال الاهلي تحت وهم الفرز الطائفي "السني" "الشيعي" (مع الاعتراف بالعوامل الاخرى المحلية - في اطار كل دولة على حدة - المسؤلة عن التمهيد لنشو الصراع المذكور من خارج دائرة فعل دولة الملاي الايرانية)، والزج بمجتمعاتها في "تيارات"

متعددة ومتداخلة لفوضى مدمرة تمهيدا للسيطرة عليها وتطويعها في خدمة الاجنדה الايرانية التوسعية في المنطقة التي تصب ايضا وبصورة موازية في خدمة مصالح قوى نفوذ دولية مساندة لها و"راعية" لتحركاتها عالميا.

ولكن وبرغم كل هذه الاحداث والتغيرات والازمات المزلزلة والحروب وما ادت اليه من اوضاع جديدة تستدعي بالضرورة العمل وفق فكر استراتيجي وتوجهات مغايرة لما ساد في السابق، وما افضت اليه هذه التغيرات من تحولات جوهرية في طبيعة واشكال التحالفات والترتيبات سواء القائمة منها او المستحدثة، وايضا وبرغم ماشهده اليمن تحديدا من احداث تاريخية مفصلية من اهمها تحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية في مايو 1990، والتوصل الى تسويات للمشاكل الحدودية لدولة الجمهورية اليمنية مع الجارتين عمان والسعودية، فقد استمر موقف دول مجلس التعاون من انضمام اليمن الى عضوية المجلس على حاله، وظل يراوح تقريبا عند تخوم سنوات واحداث تجاوزها الزمن ومعطياته الجديدة (مع الاختلاف من دولة لاخرى من دول المجلس الست)، ولم يبرحها سوى في النواحي الشكلية التي لم تؤدي الى اي تحول حقيقي ملموس في هذا الموقف.

الجزء الثاني: تصور لاطلاق العهد الثاني لمجلس التعاون لدول الخليج العربي

من نافل القول، الاشارة الى ان ما ناقشه هنا، يتعلق بمقدمات ونتائج استبعاد اليمن من اطار الشراكة الاستراتيجية الكاملة لمجلس التعاون الخليجي ومخاطر استمراره، باعتباره يمثل الخط العام الرئيسي للعلاقات اليمنية الخليجية خلال العقود الماضية، اي المحتوى الرئيسي للعلاقات التي افضت الى الاوضاع القائمة اليوم في اليمن على وجه التحديد، وهذا لايشمل بالتاكيد، لا الاستجابة الخليجية بقيادة المملكة العربية السعودية تجاه ما حدث في اليمن في عام 2011، ولا استجابة دول المجلس الخمس بقيادة السعودية تجاه ما حدث في اليمن ايضا منذ 21 سبتمبر 2014 وحتى اليوم.

فهاتان الاستجابتان (وبصورة اكثر تحديدا الاستجابة الاخيرة)، اتت في ضوء معطيات خاصة املتها احداث وتطورات مفاجئة، جاءت من خارج السياق المتوقع في المنظور الاعتيادي لتطور هذه العلاقات. وبلاضافة الى كون الاستجابة الاخيرة على وجه الخصوص اخذت طابعا حتميا،

لما لها من علاقة قوية ومباشرة بآمن وسلامة دول المجلس وبالآخص السعودية، فان قدر لا يستهان به من الغموض لا يزال يكتنف المسار الذي ستمضي فيه العلاقات اليمينية الخليجية لما بعد "زوال" المبررات المباشرة للاستجابة المذكورة، وبالذات في حال لم يحسم امر الانضمام الكامل لليمن الى قوام المجلس خلال الفترة الحالية.

وبالعودة الى سياق المقال، فانه ومن منطلق ان الاسباب الحقيقية التي تقف خلف استمرار موقف دول مجلس التعاون من انضمام اليمن الى منظمة مجلس التعاون الخليجي على حاله، اي من دون تحقيق اي اختراق عملي وحاسم بهذا الشأن طوال كل هذه الفترة التي تمتد منذ بدء التحضيرات لانشاء مجلس التعاون مروراً بسنوات عمر المجلس وحتى الوقت الراهن، وذلك على الرغم من كل التغييرات والتبدلات المشار اليها اعلاه، تتعلق بالاساس بتواصل هيمنة الارث الثقيل "الفكر" و"الرؤى الاستراتيجية" و"المواقف السياسية" و"الآوضاع" القديمة اجمالاً التي بينا خطوطها العريضة فيما تقدم، على محددات رسم السياسة وصناعة القرار عموماً في دول مجلس التعاون.

حتى انه يمكن القول، ان دور قوى الممانعة لانضمام اليمن الى مجلس التعاون، وكذلك لان تلعب دول مجلس التعاون دور قيادي على مستوى العالم العربي والاسلامي عموماً، لم يكن له ان "يعمل" لولا (البيئة العامة) التي حافظت على حضورها في قلب "المشهد" الخليجي، والتي عكست استمرار هيمنة الافكار والرؤى والمواقف المشار اليها، وان بصورة تفاوتت من دولة لاخرى من دول المجلس الست.

وبافتراض ان الامور او معظمها قد جرت بالفعل على هذا النحو، فاننا ننظر الى التحولات الكبيرة التي ظهرت جلياً في مواقف وقرارات قيادات دول مجلس التعاون (باستثناء عمان) خلال الآونة الآخيرة وتحديدًا في ما يتصل بقضايا المنطقة العربية وبالآخص تطورات الوضع في اليمن، على كونه يمثل تحول ملموس واستراتيجي في رؤية هذه الدول لما يجب ان يكون عليه دورها وتوجهاتها في المستقبل، وعلى كون دول المجلس قد قررت اخيراً، الخروج من الوضع القديم، وانها حسمت امرها بقيادة المملكة العربية السعودية على مغادرة مواقع الانتظار والتردد، والاكتماء بممارسة ردود الافعال ازاء الاحداث المتلاحقة، والانتقال الى مواقع المبادرة والمساهمة في صناعة الاحداث، والانخراط الحاسم والفاعول في تشكيل مستقبل المنطقة والاقليم والعالم، من منطلق رؤيتها الشاملة "الخاصة" بها والمعبرة عن مصالحها وتطلعات بلدانها وشعبها، بما يؤذن

بان رؤى استراتيجية جديدة وتوجهات وقرارات وتحركات مصيرية، من المتوقع ان تضع منطقة الجزيرة العربية برمتها على اعتبار حقبة جديدة، هي الان قيد التبلور والتنفيذ ايضا.

وسواء اكان مذهبنا اليه يعبر بالفعل عن ما يجري في الواقع او انه جاء من باب القراءة المسرفة في التفاؤل لهذا الواقع، فان تحقيق الاهداف المتمثلة باعادة التموضع الجيوسياسي لدول منظمة مجلس التعاون، والعبور بالمجلس الى مرحلة جديدة من التأثير والعمل السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي وغير ذلك من مناطق التأثير، ولكي تمضي الامور بالصورة التي تتجاوز فيه فعالية هذا التأثير ونطاقه حدود الجزيرة والخليج العربي الى باقي الاقليم والعالم، لايمكنه ان يتحقق من دون تبني عدد من الاستراتيجيات والاقدام على ترجمتها عمليا من خلال القيام بمجموعة من الخطوات الاستراتيجية الشجاعة بل والمصيرية، والتي ياتي في مقدمتها الاستراتيجيات الخمس الرئيسية التي تشكل محتوى هذا التصور (السيناريو) الذي يقترحه كاتب هذه السطور على النحو المبين ادناه.

الاستراتيجية الاولى: اعادة التموضع الجيوسياسي لتكتل دول مجلس التعاون..

اعادة التموضع الجيوسياسي لتكتل دول مجلس التعاون الخليجي بحيث يستند تبني هذه الاستراتيجية وترجمتها عمليا على دعامين اساسيين هما: الأولى: قبول العضوية الكاملة لليمن في المجلس؛ والثانية: تتمثل في نقل مركز الثقل الاستراتيجي من مفهوم "الخليج" الى مفهوم "الجزيرة العربية" والخليج العربي كجزء لايتجزأ منها، فتصبح التسمية الاكثر موائمة للتكتل في الوضع الجديد هي " دول مجلس تعاون الجزيرة والخليج العربي " .

وبحيث ان تشكل هذه الخطوة المدخل الشامل الذي من المفترض ان يجري وفقا لابعاده المختلفة - وبالاخص البعد المتعلق ببناء وامتلاك القدرات الذاتية لصيانة الامن القومي لدول المجلس - اعادة رسم التصورات وكذلك خطوط وملامح الجغرافيا السياسية للمنطقة بخلاف "السيناريو" الراهن، الذي يكرس المكانة المصطنعة "المفروضة" لايران باعتبارها الطرف الاخر لمعادلة الخليج "الفارسي" ومحور ارتكازها، وكأنه لا امن ولا استقرار لدول المجلس من دون "توازن" طرفي المعادلة المذكورة "كقدر" لافكاك منه يتعدى لمسافات بعيدة "قدر" المشاطنة الجغرافية على ضفتي الخليج العربي الغربية والشرقية، اي بما يترك امام هذه الدول طريق وحيد للحفاظ على امنها واستقرارها لابد له ان يمر بصورة اوباخري عبر العاصمة الايرانية طهران.

ان ابرز التوقعات من العمل على هذه الاستراتيجية يكمن في انها ستقضي بطريقة عملية فعالة الى كسر حالة الجمود والتوقع التي ظل فيها المجلس للعقود السابقة، وستقود نحو اعادة ترتيب وابرار الاولويات فيما يتعلق بالعوامل الحاسمة لتحديد الاهمية الجيوسياسية لفضاء التكتل، بالصورة التي تعكس "التضاريس" الحقيقية لخارطة عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من عناصر القوة المتاحة لدول المجلس السبع في الوضع الجديد، وذلك بما يخدم مصالح هذه الدول ويضعف ويفولذ قدرتها الذاتية في حماية امنها وصون استقرارها، وكنتيجة لهذا تعظيم مساهمتها ودورها في حماية الامن القومي العربي، وتبوأها مكانة وازنة في الحفاظ على الامن والسلم الاقليمي والدولي.

الاستراتيجية الثانية: انضمام اليمن الكامل الى عضوية المجلس ..

تمثل هذه الاستراتيجية العمود الفقري لهذا التصور (السيناريو)، ويعتبر انضمام اليمن الكامل الى عضوية مجلس التعاون الخطوة الاساسية الاولى لسد اخطر واكبر ثغرة في بنيان المجلس منذ تاسيسه الى يومنا هذا، فمن الراجح بل المؤكد ان هذه الخطوة ستقود الى احداث تغير استراتيجي واسع وعميق ستكون له اثاره المتنوعة والملموسة الفورية والمستقبلية على دول المجلس منفردة ومجمعة، وستشمل هذه الاثار -ولاول مرة- منطقة (شبه) الجزيرة العربية بكامل جغرافيتها الطبيعية، بما في ذلك المسطحات المائية الاستراتيجية الهائلة التي تحيطها من الاتجاهات الثلاثة الشرق والجنوب والغرب، حيث سيكتسب تكتل دول مجلس التعاون وضع استراتيجي نوعي جديد بصورة تامة، يصبح بمقتضى هذا الوضع في حالة "اشراف" وسيطرة "كالية" تقريبا على خطوط الملاحة البحرية للتجارة الدولية في المنطقة المؤدية الى جميع الوجهات في الاتجاهات الاصلية الاربع بكل انسيابية وفي ظل توفر البدائل وتعدد الخيارات.

كما ان استكمال العمل على هذه الاستراتيجية وتمتع اليمن بالعضوية الكاملة ضمن منظمة مجلس التعاون، سيؤدي الى اضافة "حزمة" ضخمة من المزايا النسبية الى الرصيد القائم من المزايا التنافسية التي تتوفر لدول المجلس حاليا، ومن ضمن حزمة المزايا النسبية المضافة المتوقعة تلك المرتبطة بالموقع "الفريد" لليمن والتي اشرنا الى بعضها فيما تقدم والتي بضمنها اتاحة ممر مائي اخر لدول التكتل الى اعالي البحار (بحر العرب)، ثم هناك المزايا النسبية المرتبطة بخارطة الموارد الطبيعية المتنوعة والثرية لليمن، وهي بالمناسبة خارطة متكامل بصورة تلقائية مع خارطة

الموارد الطبيعية لباقي اجزاء الجزيرة والخليج العربي (وفقا للتصنيف القديم لجغرافيا جزيرة العرب بحسب الاغريق والرومان الى العربية السعيدة والعربية الصحراوية والعربية الجبلية)، بالاضافة الى المزايا النسبية التي تتيحها الكتلة السكانية الكبيرة مقارنة بمعظم الدول الاعضاء .

هذه هي ابرز الازواح الاستراتيجية والمزايا المضافة التي سيجلبها انضمام اليمن الى تكتل دول مجلس التعاون، ولكنها بالتأكيد ليس كل ما ينتظر ان يتحقق من وراء اتمام عملية الانضمام المذكورة، فالتوقعات المبنية تحديدا على التحليل بعيد المدى تتجاوز كثيرا ماتم ذكره.

بالمجمل ومن منظور زمني متوسط فان انضمام اليمن الى عضوية مجلس التعاون سيقود الى خلق عدد هائل من الفرص الاستثمارية والتجارية والاقتصادية الجديدة، كما سيتيح مستوى اعلى من القدرة التنافسية لهذه الدول، وان بدرجات متفاوتة من دولة الى اخرى تتعلق بروح المبادرة للامساك بالفرص المتاحة واستخدامها بالصورة المثلى، لكن الفرضية الاساسية هي ان انضمام اليمن سيؤدي في نهاية المطاف الى زيادة صافية للرفاهية (المكاسب الاقتصادية الصافية) للدول الاعضاء في المجلس.

ان العوامل المختلفة التي تحدد طبيعة الوضع الراهن تفرض النظر الى القيام بهذه الخطوة كأولوية اولى في الوقت الحالي، فالى جانب ان الظروف الراهنة مهيئة تماما للاقدام عليها فان كافة المعطيات والتحليلات والازواح الماثلة امانا تدلل باقصى مايمكن من الوضوح على ان القيام بهذه الخطوة تاخر كثيرا جدا، وان الثمن الذي تدفعه دول مجلس التعاون واليمن معا جراء هذا التاخير كما هو مشاهد وملموس في هذه الفترة باهظ للغاية، وبالتالي فلم يتبقى هناك من مجال يحتمل اي قدر اضافي من "الجدل" حول الاهمية الاستثنائية الشاملة لهذه الخطوة، التي ستتيح لدول المجلس اولا وقبل كل شيء وفي المدى القصير والمنظور امتلاك القدرات البشرية ومواقع التحكم المتقدمة والفضاء الاستراتيجي النموذجي لتعزيز القدرة الذاتية لحماية امن واستقرار دول المجلس السبع (الدول الست + اليمن) كما لم يكن ابدا متاحا في السابق.

الاستراتيجية الثالثة: شق قناة مائية تربط بين الخليج العربي وبحر العرب..

الاستراتيجية الثالثة بالتزامن، تتلخص في شق قناة مائية تربط بين الخليج العربي وبحر العرب دون المرور بمضيق هرمز، وهو ما يستدعي الشروع في اقرب وقت لتفيذ مشروع شق هذه القناة

لما لها من اهمية استثنائية لدول المجلس، كونها ستوفر لهذه الدول ممرا بحريا (بديلا وازافيا في نفس الوقت) خاصا بها للوصول الى اعالي البحار، يتبع كليا لادارتها بعيدا عن مراكز النفوذ الاقليمية او الدولية.

ان انضمام اليمن الى دول التكتل والقيام بشق قناة مائية تربط بين الخليج العربي وبحر العرب، سيؤمن بصورة تامة تدفقات التجارة الخارجية لدول المجلس والصادرات النفطية بصورة اساسية الى مشارق العالم ومغاربه بكل انسيابية، وسيتيح هذا الوضع قدر كبير من المرونة وتعدد الخيارات المرتبط بتسليم واستلام شحنات التجارة الخارجية، وغير ذلك من عوامل استقرار وحريّة تدفقات التجارة الدولية من والى دول المنطقة، اضافة الى كون هذه الخطوة ستجرد ايران تماما من استخدامها لورقة مضيق هرمز لممارسة الضغوط والابتزاز والتهديد المستمر تجاه دول مجلس التعاون، وايضا كوسيلة لاثارة التوتر الدائم في هذه المنطقة الحساسة بالنسبة للعالم.

الاستراتيجية الرابعة: خطة "مارشال" لاعادة اعمار اليمن ..

من المتوقع ان تلعب دول المجلس الدور الرئيسي في الاعداد والتمويل وكذلك الاشراف المباشر على تنفيذ هذه الخطة حتى يستعيد اليمن عافيته على اقل تقدير، وخصوصا الجزء المتعلق بالاستجابة العاجلة لحاجات الاغاثة الانسانية واعادة تاهيل البنى التحتية والمرافق المنتجة للخدمات الاساسية التي دمرتها الحرب او اخرجتها من حالة الصلاحية لتأدية وظائفها، وذلك في مجالات الصحة والكهرباء والمياه والتعليم والاتصالات والمواصلات وغيرها، مما لاغنى عنه لعودة الحياة الطبيعية والاستقرار، وبالمجمل اعادة الدفع بعملية التنمية الشاملة في مسارها الصحيح في البلاد.

كما ان خطة "مارشال" بشأن اليمن يجب ان لاتتعلق من فراغ، وانما ينبغي ان يتكون جزء مهم منها من طريق اعادة برمجة ماتم التعهد به من تمويلات من قبل دول المجلس لليمن خلال الفترة الماضية، والتي حال عجز الحكومة اليمنية في السابق عن استيعابها دون تخصيصها واستخدامها حتى اللحظة، وخصوصا تلك التي التزمت بها دول المجلس اثناء مؤتمري الرياض ونيويورك للمانحين لليمن العام 2012 التي انعقدت بغرض جمع التمويلات اللازمة لسد فجوة الموارد المحلية للبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للاعوام 2012-2014 والتعهدات اللاحقة عليها،

وكذلك التعهدات السابقة عليها التي تمت اعادة برمجتها ضمن الخطة الاستثمارية للبرنامج المذكور.

ومن باب تحصيل الحاصل الاشارة الى اهمية قيام خطة مارشال لاعادة اعمار وتاهيل اليمن باعادة الحياة للمشاريع الاستراتيجية التي تعثرت في السابق بسبب حالة العجز المتفاقم للحكومة اليمنية، وتقشي الفساد الى مستويات غير مسبوقة، واتجاه منظومة الحكم اجمالا في اليمن الى وضع الفشل التام. فهناك العديد من المشروعات التي بدأت الاعمال التحضيرية والدراسات الاولية بشأنها، ومن امثلتها ما يتصل بمشروع انشاء خطوط السكة الحديد في اليمن والتي تنطلق من ربط اليمن من خلال الخط الرئيسي الساحلي بدء من اقصى نقطة حدودية مع المملكة العربية السعودية على السواحل الغربية على البحر الاحمر وتمتد حتى اقصى نقطة حدودية مع عمان على ساحل البحر العربي في الجنوب الشرقي ومنها للارتباط بالمنافذ البرية مع المملكة، اضافة الى مشروع الربط الكهربائي لليمن بشبكة كهرياء دول المجلس وتحديد المملكة لما سيوفره انجاز هذا المشروع من تعظيم الاستفادة من قدرة الطاقة المتاحة وتخفيض الفاقد منها الى ادنى مستوى، الى جانب الاستفادة من الافاق الكبيرة جدا فيما يتعلق بالتوسع في انتاج الطاقة الجديدة والمتجددة وخصوصا طاقة الشمس في منطقة المثلث الصحراوي (الربع الخالي) بين كل من اليمن والسعودية وعمان وغير ذلك من المشروعات التي تبلورت الافكار بشأنها وتم التوافق حول جدواها وحول الروابط الامامية والخلفية الهائلة التي ستعود بها على الاقتصاد والمجتمع اليمني وعلى اقتصاد المنطقة ككل.

كما سيكون مجديا من حيث توفير الجهد والمال ان تتضمن عملية الاحياء المشار اليها اتخاذ التدابير اللازمة لافساح المجال لعودة المشروعات الاستثمارية الخاصة التي قدمت الى اليمن من دول مجلس التعاون عقب انعقاد مؤتمر الترويج لفرص الاستثمار في اليمن في عام 2007 الذي تم التحضير له برعاية خاصة من الامانة العامة للمجلس، والتي عادت لتغادر اليمن لنفس الاسباب المذكورة انفا، ومن امثلتها مشروع ربط قارة اسيا بقارة افريقيا عند اقرب نقطتين تفصل السواحل اليمنية وسواحل دولة جيبوتي والتي لاتزيد المسافة بينهما عن 30 كم، وكانت الدراسات لهذا المشروع الحيوي قد انجزت وبدأت عملية الترويج للمشروع فعلا العام 2009 من قبل تحالف من المستثمرين بقيادة مجموعة بن لادن السعودية، ولهذا المشروع افاق تطويرية غاية في الاهمية، بالاضافة الى المشروعات العديدة التي توقفت عند مراحل مختلفة من التنفيذ وما تزال

تنتظر الدفع بها الى مرحلة الاستكمال ودخولها الفعلي في مضمار الانتعاش بها والاستفادة من ثمارها في قادم الايام.

الاستراتيجية الخامسة: مواصلة الانفتاح على مفاهيم وتطبيقات "الحكم الرشيد" ..

تتجه هذه الاستراتيجية الى زيادة انفتاح حكومات دول المجلس (وتحديدا اليمن) على مجتمعاتها في الوضع الجديد، من خلال ترسيخ المفاهيم والتطبيقات المرتبطة باعلاء شأن الانتماء الى مواطنة الدولة وتقديمه على ماعداه من الانتماءات الفرعية الاولية ايا كانت هذه الانتماءات، وهو امر شديد الارتباط بتعزيز مبداء سيادة حكم القانون في النظرية والممارسة اليومية لمؤسسات الدولة (الحكم) وكذلك بباقي مفاهيم وتطبيقات "الحكم الرشيد"، بحيث تتم عملية الانفتاح المشار اليها بما يتلائم مع عادات وتقاليد وخصوصيات وثقافة هذه المجتمعات، وايضا بما يلبي حاجاتها واغراضها الوطنية الحقيقية، بعيدا عن النقل الميكانيكي للنماذج الجاهزة، او ان يكون الهدف من "تبني" هذه التوجهات مجرد ارضاء لدوائر التأثير ذات الصوت المرتفع في الدول الغربية والمنظمات الدولية التي برهنت على اختلاف مسمياتها انها تدور بالمجمل في فلكها، وبحيث يفضي الانفتاح والمسااعي الحثيثة في هذا الصدد الى ارساء دعائم راسخة لمؤسسات حكم حديثة لدولة المواطنة، بما يوطد بصورة شاملة انتمائها الى العصر ومواكبتها المقتردة لمتغيراته، من خلال الرفع المستمر والتدريجي لمنسوب مشاركة المجتمع في تقييم عمل واداء هذه المؤسسات ومساائلها عبر الوسائل المناسبة والفعالة التي يختارها ويتوافق عليها المجتمع باسلوب ديمقراطي تشاركي.

الخلاصة..

وكما تمت الاشارة اليه في السابق فان الاستراتيجية المتعلقة بقبول عضوية اليمن الكاملة في مجلس التعاون الخليجي تمثل العمود الفقري لهذا التصور بمحاوره الاستراتيجية الخمسة، كما انه لاجدوى لاي تعاطي منفرد مع اي من هذه الاستراتيجيات الخمس او بعضها (اسلوب انتقائي)، اذ لابد من اخذها جميعا كحزمة واحدة لانتقبل التجزيئ.

وتكتسب الاستراتيجية المتعلقة بانضمام اليمن الى القوام الاساسي للمجلس اهميتها الاستثنائية كونها ستشكل نقطة الانطلاق الحقيقية للمضي قدما في وضع هذه الرؤية على محك التنفيذ العملي، وستهيئ كافة الشروط والعوامل الممكنة للتعزيز والدفع باتجاه العمل على باقي

الاستراتيجيات الاخرى بصورة تلقائية ومتزامنة وفقا للمخطط العام، حيث سيؤدي مجرد اتخاذ قرار القمة لدول المجلس بقبول العضوية الكاملة لليمن الى ازالة كافة العوائق ذات الطابع السياسي والقانوني والاداري وما الى ذلك من هذا النوع من العوائق، فاليمن حينذاك سيصبح دولة عضو في المجلس وجزء من هيكلية التنظيمية وبيئته الداخلية.

وباستكمال الترتيبات السياسية والقانونية والادارية واللوجستية اللازمة واتخاذ قرار انضمام اليمن فعليا سيقفز عدد سكان دول مجلس التعاون الى نحو اكثر من سبعين مليون نسمة، وستصبح مساحة دول مجلس التعاون حوالي 3.000.000 مليون كم مربع، وسيوسع الفضاء الجيوسياسي لدول المجلس الى "نطاقات" ممتدة بحيث يحتاج الواحد منا الى قدر واسع من الخيال الاستشراقي لتصورها جوا وبرا وبحرا، حيث سيشمل الاخير "الاشراف" المباشر على كافة الممرات وخطوط الملاحة البحرية للتجارة الدولية في جميع المسطحات المائية العملاقة في المنطقة ناهيك عن "النطاقات" الافتراضية التي ستيحها هذا التطور الهيكلي الشامل لوضع المجلس التي لن تحدها نهاية.

ومن دون الاستمرار في سرد سلسلة المكاسب التي ستتحقق لدول وشعوب المجلس (استعرضنا عددا منها في مواضع متفرقة من هذه المقالة)، فانه يمكن القول بصورة حاسمة ان تبني هذا السيناريو باستراتيجياته الخمسة من دون انتقاص او تجاوز لاي منها، وفي ظل افق مفتوح للاضافة اليها وتطويرها، سيكون بمثابة اعلان تاريخي عن ميلاد عهد جديد في مسيرة مجلس التعاون لدول الجزيرة العربية السبع، من المؤكد انه سيعود بالامن والاستقرار والازدهار على كافة دول وشعوب (شبه) الجزيرة العربية بل وجميع دول العالم العربي والاقليم باسره . حيث ستفتح افاق واسعة وغير مسبوقه بمختلف الابعاد الامنية والسياسية والاقتصادية وغيرها، ما سيقود في الحصاد الاخير الى حضور قوي وحاسم لدول المجلس خلال العهد الجديد على كافة الاصعدة ومن ذلك ما يتصل باعادة رسم خطوط وملامح الجغرافيا السياسية للمنطقة ومجمل الاقليم.

كما ستفرض الازدحام التي من المتوقع ان تتمخض عن تبني وتنفيذ هذه الرؤية جملة من الحقائق والمعايير الجديدة ستفضي الى اعادة تقييم الاهمية الجيوسياسية الاستراتيجية لمنطقة الجزيرة والخليج العربي كوحدة جغرافية متماسكة ومتكاملة، وستؤدي الى خلق بيئة خصبة وناضجة يتوافر لها المزيد من العوامل المحفزة والميسرة لعملية مراكمة عناصر القوة والتاثير لدول

المجلس بما يعزز بناء قدراتها الذاتية الحقيقية بصورة مضاعفة في الوضع الجديد، وتمكينها من الامساك بخيوطها مجتمعة لادارتها من منصة واحدة ضمن اطار المجلس، وتسخيرها بصورة مثلى لخدمة مصالح الدول الاعضاء منفردة ومجتمعة كاولوية اولى لاتقبل المساس ولا المساومة، من خلال صيانة امنها القومي والحفاظ على استقرارها في سياق رؤية واضحة لدور متعظم في صيانة الامن القومي العربي وبالارتباط في الوقت ذاته بتعزيز دورها وزيادة مساهمتها في ارساء دعائم الامن والسلم العالميين.

اخيرا لابد من التنويه الى انه من المسائل المهمة التي ينبغي الانتباه اليها في الظرف الراهن هو الطابع المعقد للصراع الحالي الذي تمر به دول المنطقة العربية بدرجات متفاوتة وبالتالي التحديات التي تنتصب امامها منفردة ومجتمعة، وهوما يلقي ترجمته العملية في الحالة المركبة لما يجري من صراع مصالح وتتنازع ارادات تتشابك وتتداخل متجاوزة المستوى الوطني الى الاقليمي والدولي، وتزداد حدة هذا التشابك بين الداخلي والخارجي وفقا لعاملين رئيسيين: الاول: مدى قوة الروابط وقنوات التأثير التي خلقتها الاندماجات المتتالية في ظل موجة العولمة المعاصرة التي خضعت لها هذه الدول كغيرها من دول العالم خلال العقود الاخيرة وذلك في مختلف جوانب التفاعل والنشاط الانساني، والثاني: درجة الاهمية التي تتمتع بها دول المنطقة سواء من ناحية الموقع الجغرافي واهميتها الاستراتيجية الجيوسياسية او من ناحية الموارد التي تتوفر لها ومدى حاجة باقي دول العالم لذلك الموقع ولتلك الموارد.

ووفقا لهذا التشخيص لطبيعة الصراع القائم والتحديات التي يفرزها فان تقوقع وسائل وافاق المواجهة التي تخوضها الدول والشعوب العربية ازاء هذه التحديات وابقاء طريقة انخراطها وتعاطيها مع هذه الصراعات ضمن الاطار الداخلي المحلي بصورة منعزلة عن قراءة واستيعاب متغيرات ومعطيات المحيط الاقليمي والدولي، بمعنى الاكتفاء بالتحرك وفقا لما يمليه حساب المتغيرات الوطنية الداخلية دون الاحاطة الشاملة بما يدور وارتباطاته المتشعبة مع باقي دول المنطقة والعالم وخصوصا تلك الاجزاء منه التي ترتبط معها هذه الدول بمصالح حيوية متنوعة ومهمة، قد يتسبب ليس فقط في اخفاق هذه الدول الكلي او الجزئي في التغلب على التحديات الرئيسية التي تفرضها هذه المواجهة ولكن ايضا في اضاءة كثير من الفرص التي تخلفها نفس هذه التحديات والتي لولاها لما لاحت امامنا تلك الفرص.

وتتمثل اهم الفرص المهددة بالضياح في عدم قدرة الدول العربية في الظروف الراهنة من الاستفادة من مواردها وطاقاتها الهائلة (الفعلية والكامنة)، التي لاتكتمل رؤيتها الا في اطار مستوى معين من التنسيق والتعاون والتكامل، وذلك بغرض تشكيل مركز قوة اقليمية مستقلة ومؤثرة وقطب راسخ وفاعل في صناعة التغيير القادم، مع عدم اغفال ان ابرز وقائع انطلاقه "التغيير" المنتظر جرت ومازالت على مسرح دول العالم العربي، هذا التغيير الذي تشي ارهاصاته ونذره التي تتخلق من يوم لآخر الى اتجاه الولايات المتحدة الامريكية المتزايد الى التسليم بعدم قدرتها على الاستمرار في فرض هيمنتها المنفردة على العالم وبالتالي تحمل "الكلفة" الباهضة للقيام بدور الدولة الوحيدة التي تتربع على عرشه، الامر الذي لاقى انعكاسه الفعلي فيما شهدته السنوات الاخيرة من نشاط وتحركات محمومة للدول والتكتلات الكبرى الطامحة حول العالم لاختذ مواقعها في اطار "مجلس ادارة" النظام العالمي القادم، الذي سيتاسس هذه المرة على الارجح - كما تنبئ عن ذلك مجريات الاحداث وتطوراتها على الاقل حتى هذه اللحظة - على قاعدة التعدد القطبي كبديل لتراجع هيمنة القطب الاوحد.

فهل يكون لنا كمجموعة الدول العربية شرف عضوية هذا "المجلس"؟ هذا هو السؤال الذي ينتظر ان تاتي اجابته هذه المرة في ظل الارتباك والفرغ "القيادي" التقليدي العربي الحالي، من مجلس دول الجزيرة والخليج العربي.

* أستاذ في الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية